على أرضٍ صلبة

بناء السلام والتنمية المستدامَيْن في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

على أرضٍ صلبة

بناء السلام والتنمية المستدامَيْن في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

تقرير للفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومجموعة مقاصد هدف التنمية المستدامة 16+

أيّار/مايو 2019

© 2019 المركز الدولي للعدالة الانتقالية. جميع الحقوق محفوظة. يحقّ لجميع أعضاء الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومجموعة مقاصد هدف التنمية المستدامة 16+ نسخ هذا العمل وتوزيعه ونقله، أو استخدامه بأيّ طريقةٍ أخرى. لا يجوز إعادة إصدار أيّ جزء من هذا المنشور أو حفظه في نظامٍ للاسترجاع أو نقله بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق التصوير أو التسجيل أو غير ذلك، من دون ذكر المصدر بالكامل.

عن الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدفِ التنمية المستدامة +16

ينظّم المركز الدولي للعدالة الانتقالية اجتماعات الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدفِ التنمية المستدامة +16، بالتعاون مع فرقة العمل المعنيّة بالعدالة، وهي مبادرة أتت بها "مسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة". يضمّ الفريق العامل ممثّلين عن: وزارة العدل وحقوق الإنسان في الأرجنتين؛ ومنظّمة آسيا للعدالة والحقوق (Asia Justice and Rights)؛ ومنظّمة ديجوستيسيا (Dejusticia)؛ ووزارة العدل في غامبيا؛ ومنظّمة إمبيونيتي ووتش (Impunity Watch)؛ ومعهد المسارات الانتقالية المتكاملة؛ والرابطة الدولية للمحامين - مكتب لاهاي؛ والمركز الدولي للعدالة الانتقالية؛ وكلثوم كنو، القاضية في محكمة التعقيب التونسية؛ ووزارة الخارجية الهولندية؛ ومكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان؛ ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح؛ ومنظّمة الإنصاف "ريدرس"؛ وفابيان سالفيولي، المقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛ والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي؛ ومنظّمة "سويس بيس"؛ ووزارة الخارجية السويسرية؛ وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي؛ ومكتب الأمم المتّحدة لدعم بناء السلام؛ وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة. والفريقُ العامل ممتنٌّ للدعم المُقدَّم من منبر معارف الأمن وسيادة القانون.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA

Empowered lives.
Resilient nations.

مئات من الضحايا وأعضاء مجموعات الناجين والمنظّمات المحلّية يحتفلون بالذكرى السنوية لكرامة ضحايا النزاع المسلّح الداخلي في غواتيمالا، في 25 شباط/فبراير 2019. (كريستينا شيكيون/ إمبيونيتي ووتش)

1
لـمحة عامة

2
التوصيات

4
الـمقدّمة
5 ◂ فجوة العدالة
6 ◂ مسوّغات العمل

9
العدالة كوسيلةٍ للوقاية
10 ◂ مؤسّسات شاملة وشرعية وجديرة بالثقة وما بعد
11 ◂ سيادة القانون والوصول إلى العدالة
13 ◂ الـمساواة بين الجنسَيْن
15 ◂ اللامساواة والتهميش
17 ◂ الفساد

19
معالجة مشاكل العدالة
19 ◂ الابتكار المتناسب مع السياق
21 ◂ مشاركة الضحايا
21 ◂ الاستقرار والتسويات السياسية
22 ◂ التغيير الطويل الأمد

25
الدعم من المجتمع الدولي

26
الخاتمة

لمحة عامة

يعالج هذا التقرير مساهمات العدالة الانتقالية في أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما الهدف السادس عشر المتعلّق بالسلام والعدل والشمول، والأهداف ذات الصلة المتعلّقة بنوع الجنس واللامساواة (مقاصد هدف التنمية المستدامة +16). خلفَ هذا الطرح حجّةٌ أساسية مفادُها أنَّه في سياقات الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، سيكونُ من الأيسر تحقيقُ السلام والتنمية المستدامَيْن إذا سعَت المجتمعات سعيًا فعليًا إلى التماس العدالة في شأن تلك الانتهاكات. فالعدالةُ الانتقالية توفّر إطارًا لتلبية احتياجات الضحايا والمساعدة في تقليص "فجوة العدالة" - أي الإخفاقُ في توفير العدالة للأشخاص والمجتمعات خارج حماية القانون - في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

يوضِح التقرير، من خلالِ تركيزِهِ على مسألة الوقاية، أنَّ العدالة الانتقالية يمكن أن تعزّز الثقة بالمؤسّسات وبين الأفراد والمجموعات؛ وأن تُرسِّخ سيادة القانون والوصول إلى العدالة؛ وأن تُساعِد على تحويل أوجُه اللامساواة بين الجنسَيْن؛ وأن تحُدّ من اللامساواة والتهميش والفساد. ويُسلِّطُ هذا التقرير الضوء على مقاربةٍ تؤولُ إلى تحقيق العدالة الانتقالية وتقومُ على حلّ المشاكل وهي تستدعي ابتكارًا متناسبًا مع السياق المحلّي ونابعًا منه، ومشاركةً مُجدِية من جانب الضحايا، والتوفيق بين الاهتمام بالتسويات السياسية والاستقرار من جهة والسعي إلى تحقيق الفائدة القصوى من التغيير الطويل الأمد من جهة أخرى. كذلك، يتناول التقرير الدورَ الحاسم الّذي يؤدّيه المجتمع الدولي في هذا الإطار.

إنَّ التوصيات التي تمخّض عنها هذا التحليل تتوجّه في نهاية المطاف إلى الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة المُشارِكة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للعام 2019. ويشكّلُ التقرير نتاجَ مداولات الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدفِ التنمية المستدامة +16. وسَبَقَ أن قُدّمَت مسودّة التقرير إلى فرقة العمل المعنيّة بالعدالة.[1] أمّا المنهجية التي استخدمتها فرقة العمل لإعداد تقريرها الختامي – بما في ذلك اتّباع مقاربات متمحورة حول الناس، وجمع البيانات ذات الصلة، واقتراح حلول قائمة على الأدلّة لمشاكل العدالة – فهي منهجيةٌ وثيقة الصلة بعملية العدالة الانتقالية، ومن شأنها أن توجّهها وترفدها بالمعطيات.

[1] فرقة العمل المعنيّة بالعدالة هي مبادرة أتت بها "مسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة"، برأسُها وزراء من الأرجنتين وهولندا وسيراليون، بالإضافة إلى هينا جيلاني. وهي محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان وأحد الحكماء. تهدف فرقة العمل إلى المساهمة في تحقيق عدالة أفضلَ للأشخاص والمجتمعات خارج حماية القانون، بما يتماشى مع المقصد الثالث التابع للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، والمقاصد ذات الصلة المتعلّقة بالعدالة. تضطلع فرقة العمل بثلاث مهام أساسية، وهي: التوصُّل إلى تقديرٍ عالمي جديد لفجوة العدالة؛ وإثبات صواب الاستثمار في العدالة؛ وتحديد الاستراتيجيات والأدوات والمقاربات التي من شأنها تعزيز الوصول إلى العدالة، بدعمٍ من ائتلافٍ متنامٍ لشركاء العدالة. أصدرت فرقة العمل تقريرًا ختاميًا وهي في صدد توجيه دعوة إلى العمل إلى قادة العدالة حول العالم قُبيل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتّحدة المعني بالتنمية المستدامة للعام 2019 وقمّة الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة للعام 2019. انظر: فرقة العمل المعنيّة بالعدالة، العدالة للجميع: تقرير للفرقة العاملة المعنيّة بالعدالة *[Justice for All: Report of the Task Force on Justice]* (2019), www.justice.sdg16.plus/report.

التوصيات

توفير الدعم والاستثمار المستمرَّين لتكونَ العدالة الانتقالية المتناسبة مع السياق أداةً من أدوات تحقيق السلام والتنمية المستدامَيْن.

صياغة مؤشّرات التنمية وفقًا لحجم وخطورة الظلم الذي ربّما قد عانته المجتمعات في أثناء النزاع العنيف والقمع.

تقدير قيمة العدالة الانتقالية بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، مثل سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمؤسّسات الشاملة، انطلاقًا من عمليات العدالة الانتقالية ومساهماتها في تحقيق التغيير على المدى البعيد وليس بناءً على آثارها على المدى القريب.

إدراك الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤدّيه العدالة الانتقالية في تجنّبِ وقوعِ انتهاكات الحقوق والقمع والعنف والنزاع العنيف.

توسيع مفهوم الوسائل التي من شأنها تحقيق ضمانات عدم التكرار لتشمل مروحةً أوسع من الإصلاحات المؤسّسية والقانونية والدستورية، بالإضافة إلى تدخّلات المجتمع المدني والتدخّلات على المستوى الديني والثقافي والفردي.

اعتماد مقاربات للعدالة الانتقالية تهدف إلى تحويل المفاهيم الجنسانية وتتصدّى للهرميات الجنسانية والتمييز والإقصاء عند التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيّما ضدّ المرأة.

تعزيز مقاربات العدالة الانتقالية التي تتصدّى لجميع انتهاكات حقوق الإنسان - بما في ذلك الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تصميم العدالة الانتقالية بطريقةٍ تُتيح لها مواجهة أنظمة وهياكل كلٍّ من اللامساواة والإقصاء والتمييز والانقسام المجتمعي، وغيرها من الأسباب الجذرية والدوافع الهيكلية التي تقودُ إلى العنف.

تشجيع الحلول المبتكرة للعدالة التي تنطلق من الأولويات المحلّية والإقليمية وتأخذ في الاعتبار الديناميّات السياسية المحلّية، بدلاً من التدخّلات المعمّمة أو المتصلّبة التي تعتمد بشكلٍ مفرط على الخبرة الأجنبية.

تمويل جهود المجتمع المدني والضحايا للتنظيم والتشبيك والدفاع عن حقوق الضحايا كجزء من المساعدات لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد النزاع، بدلاً من أن يكون الدعم محصورًا بالمبادرات الرسمية.

تزويد الضحايا والمجتمعات المتضرّرة بما يلزمهم من أدوات وحيّز ووصولٍ إلى المعلومات لإتاحة مشاركتهم في كلّ مرحلة من عمليات العدالة الانتقالية وصياغتها، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والمراقبة.

حفظ وحماية الحيّز المدني الذي يسمح لمناصري العدالة والمجموعات الشعبية ورابطات الضحايا والإعلام بالمشاركة في العدالة الانتقالية، ودعم الجهود المحلّية لتغيير أنماط توزيع السلطة من أجل إتاحة المجال لمبادرات العدالة الانتقالية المحلّية.

تعزيز عمليات العدالة الانتقالية التشارُكية التي تسمح للمجتمع المدني والضحايا والفئات المهمّشة والمستضعفة والنساء والأطفال والشباب والمجتمعات الريفية والسكّان الأصليين بالمشاركة بشكلٍ فعّال منذ البداية، بدلاً من المقاربات التي تركّز على سكّان المُدُن وتتّسم بطابعٍ تكنوقراطي مفرط.

التشديد على الطابع الاستشرافي والطويل الأمد لعمليات العدالة الانتقالية وإقامة روابط مع الهياكل الدائمة، مثل أنظمة العدالة الوطنية والمؤسّسات أو الشبكات الوطنية لمنع الأعمال الوحشية.

المقدمة

ضحايا يدلون بشهاداتهم في الجلسة العامة الأولى لهيئة الحقيقة والكرامة في تونس. (هيئة الحقيقة والكرامة. تونس)

في بلدان كثيرة حول العالم، تُسفِر الانتهاكات الخطيرة أو الجسيمة لحقوق الإنسان، المستمرّة أو السابقة، عن عواقب وخيمة على المستويات الفردية والمجتمعية والمؤسّسية، ما يشكّلُ عقباتٍ هائلة تحولُ دون المضيّ في خطّة التنمية المستدامة لعام 2030. واليوم، ترزحُ بلدانٌ عدّة تحت وطأة الأزمات المتواصلة أو دورات العنف، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وجنوب السودان وسوريا وأوكرانيا واليمن. وثمّة بلدانٌ أخرى تخوضُ حاليًا عملياتٍ معقّدة تعالج من خلالها إرثَ ماضيها، ومنها كولومبيا وغامبيا وتونس.

لطالما شكّلَ تحقيق السلام المستدام والمصالحة والعدالة في أعقاب النزاع المسلّح أو القمع أو الانتهاكات الجَمَاعية، هدفًا وتحدّياً بالنسبة إلى المجتمع الدولي. فقد كان على ألمانيا وبلدان أوروبية أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، والأرجنتين والبلقان وشيلي والسلفادور وغواتيمالا وإندونيسيا وليبيريا وبيرو وسيراليون وجنوب إفريقيا وتيمور–ليشتي والبلدان الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية والوسطى، مِن بين جملة بلدان أخرى، أن تتعاملَ مع تَبِعات الانتهاكات الجَمَاعية، وبدرجات نجاح متفاوتة، بغية حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة ومنع العنف والمضيّ قدمًا نحو التنمية المستدامة. ويعودُ بعض هذه التبعات إلى عقودٍ أو حتّى أجيال عدّة، بينما يتزامن بعضُها الآخر مع أحداث أو نزاعات أو حالات قمع حصلَت مؤخّرًا أو تحصل حاليًا.

تشير العدالة الانتقالية إلى كيفية استجابة المجتمعات للانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. بحسب تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة للعام 2004، يشمل هذا المفهوم "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهُّم تركة تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة".[2] ويُقصَد بالعدالة الانتقالية، بحسب مفهومها الشائع حاليًا، جبر ضرر الانتهاكات الجَمَاعية وتحديد سُبُل معالجة الأسباب الجذرية والدوافع الهيكلية التي تقودُ إلى العنف والقمع، مثل عدم المساواة بين الجنسَيْن والإقصاء الاجتماعي. وفي حين أنَّ العدالة الانتقالية تشمل المساءلة الجنائية، إلّا أنّها تستند إلى مفهومٍ أوسع للعدالة يأخذ في الاعتبار مجموعةً من احتياجات الضحايا والأولويات المجتمعية.

لا تشير أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ صريح إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لكنَّها تتضمَّن أهدافًا تُسهِم فيها العدالة الانتقالية، مثل إرساء سيادة القانون، وضمان الوصول إلى العدالة، وإنشاء مؤسّسات شاملة، ومنع العنف، ومكافحة الفساد، وتعزيز المساواة بين الجنسَيْن، والحدّ من اللامساواة. إضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى أنَّ خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 هي خطّة عالمية، فهي توفّر فرصًا سياسية لإثبات ضرورة التصدّي لتبعات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أجل المضيّ قدمًا بتلك الخطّة.

ومن شأن العدالة الانتقالية أن تقدّمَ مساهمة قيّمة في مجموعةٍ من مقاصد التنمية المستدامة، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر المقاصد المرتبطة بالهدف السادس عشر في شأن المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة. وينبغي على صنّاع القرار والجهات المانحة دعم العدالة الانتقالية والاستثمار فيها لتقليص "فجوة العدالة" – وهي تعني الإخفاق في توفير العدالة للأشخاص والمجتمعات خارج حماية القانون. وفي سياقات الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، سيكونُ من الأيسر تحقيقُ السلام والتنمية المستدامَيْن إذا سعَت المجتمعات إلى التماس العدالة في شأن تلك الانتهاكات ومعالجة أسبابها وعواقبها.

وتزداد فوائد مساهمة العدالة الانتقالية في التنمية المستدامة إذا كانَت تتناسبُ مع السياق وتراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وصُمِّمَت لتعزيز التغيير الطويل الأمد؛ ويتبنّاها ويقودها إلى حدٍّ كبير الضحايا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحكومة المحلّية؛ بالإضافة إلى كونها مبتكرة وعملية وموجّهة نحو حلّ المشاكل، بعيدًا عن الاعتماد على المقاربات النموذجية؛ وتحظَى بدعمِ الجهات الفاعلة الدولية، بدون أن تتولّى الأخيرة تصميمها أو تنفيذها. ولمضاعفة فُرَص نجاحها، يجب أن تكون أيضًا استراتيجية وشاملة ومتوافقة مع الاستراتيجيات السياسية واستراتيجيات بناء السلام وحقوق الإنسان والتنمية.

فجوة العدالة

إنَّ تَبِعات الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان – التي تمسّ أعدادًا كبيرة من الضحايا والناجين، وتنطوي على مظالم واسعة النطاق وعلى الإقصاء وانعدام الثقة المدنية والاجتماعية والانقسامات الاجتماعية والمؤسّسات المنقوصة

[2] الأمم المتّحدة - مجلس الأمن، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام (S/2004/616*، 23 آب/أغسطس 2004)، 4.

أو الضعيفة – تفرضُ تحدّياتٍ محدّدة تحول دون إحراز التقدّم نحو التنمية المستدامة. ففي المجتمعات التي تتعامل مع مثل هذه التَبِعات، غالبًا ما يكون الفشل في تحقيق مقاصد التنمية، مثل الوصول الأساسي إلى العدالة والحدّ من العنف والمساواة، نابعًا، لا من مؤسّسات الدولة الفاسدة أو الهشّة فحسب، بل أيضًا من سياسات أو سلوكيات مقصودة تستهدف بعض الأفراد والمجموعات. وكثيرًا ما يكونُ هؤلاء الأشخاص من بين أفقر فئات المجتمع وأكثرها تعرُّضًا للتهميش في الأساس، حيث تُنتهَك حقوقُهم بشكلٍ منهجي ويعانون الإهمال أو التمييز أو الاعتداء بسبب هويتهم. وبالنسبة إلى ضحايا هذه الانتهاكات، قد يكون الوصول إلى العدالة وجبر الضرر معقّدَين جدًا ويتعذّر تحقيقُهما بواسطة المقاربات الشائعة لبناء القدرات المؤسّسية والحدّ من الفقر.

في "وثيقة التحدّيات"، تشدّد فرقة العمل المعنيّة بالعدالة على أنّ فجوة العدالة هي الأكبر في البلدان المتضرّرة من النزاعات، حيث تُخصَّص للأنشطة المتعلّقة بالعدالة نسبةٌ لا تتعدّى 3 في المئة من المساعدات الإنمائية، وقد يكون التقدّم "في غاية البطء"، مُشيرةً إلى كثرة التحدّيات التي تكتنفُ تعزيز سيادة القانون في هذه البلدان. لكنَّ فرقة العملِ تُسلِّم أيضًا بقدرة العدالة الانتقالية على "تعزيز السلام وتوفير الأسُس لأنماط أكثر مرونةً للتنمية".[3] كذلك، فإنّ "خارطة الطريق" الخاصّة بـ"المسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة" تدعو إلى "استهداف الوقاية للبلدان والمجتمعات الأكثر عرضة للتهميش"، الأمر الذي يتطلّب "حوارات وعمليات وطنية لدعم المصالحة والعدالة الانتقالية".[4]

ففي البلدان التي تشهد نزاعًا عنيفًا أو قمعًا أو الخارجة للتوّ من هذه الظروف، غالبًا ما يكون تقليص فجوة العدالة مرتبطًا إلى حدّ كبير بالتعامل مع الأعداد الهائلة من الانتهاكات التي حدثت والمظالم المنتشرة المتّصلة بها. في سوريا مثلًا، حيث أودَت الحرب بحياة أكثر من 400000 شخص، وشرّدَت ما يزيد عن 12 مليون شخص، بالإضافة إلى فقدان أو إخفاء عشرات الآلاف، أو في كولومبيا، حيث تخطَّت حصيلة النزاع المسلّح 8.5 مليون ضحية، فإنّ حجم انتهاكات حقوق الإنسان وخطورتها يستدعيان استجابات استثنائية لتلبية الحاجة الكبيرة إلى إحقاقِ العدالة للضحايا والمجتمع. والعدالة الانتقالية هي إحدى هذه الاستجابات الاستثنائية، التي غالبًا ما يتمّ توفيرها بالتزامن مع منعطفات حرجة تشكّلُ فرصًا لمعالجة الماضي – مثل المراحل الانتقالية. وبالتالي، فإنَّ العدالة الانتقالية ضرورية حتى لا "تُهمَّش" هذه الفئات والمجتمعات في أهداف التنمية المستدامة.

مسوّغات العمل

أكَّدت فرقة العمل المعنيّة بالعدالة أنَّ الوقاية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وأنَّ العدالة أساسية لتحقيق الوقاية. لذا، فمن المهمّ الإشارة إلى أنّ انتهاكات حقوق الإنسان لا تنتج عن النزاع العنيف والقمع فحسب، بل يمكن أن تزيد أيضًا من احتمال ظهور أو تكرار مثل هذا العنف والقمع. ولقد بيَّنَت الدراسات أنّ الحكومات التي تنتهج الحوكمة الرشيدة تكونُ أقلّ عرضةً لمواجهة تجدُّد العنف على اختلاف أشكاله؛ وأنَّ انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق السلامة

[3] فرقة العمل المعنيّة بالعدالة، "العدالة للجميع: وثيقة التحدّيات للاجتماع الأوّل لفرقة العمل المعنيّة بالعدالة" Justice for All: Challenge Paper for the First Meeting of the Task Force on Justice (2018), 1-2.

[4] مسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، "خارطة الطريق لمجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة: دعوة للعمل من أجل تغيير عالمنا" [The Roadmap for Peaceful, Just and Inclusive Societies: A Call to Action to Change Our World] (2017), 29.

البدنية مرتبطة بارتفاع خطر نشوب حرب أهلية؛ وأنّ المستويات العالية من العنف القائم على نوع الجنس مرتبطة بزيادة التعرّض للنزاع المسلّح واستخدام أشكال أكثر حدّة من العنف أثناء النزاع.[5] وتُسهِم روايات المظالم الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب في التطرّف العنيف واحتمال ارتكاب المجموعات المتطرّفة جرائمَ عنيفة.[6]

وتشير الدلائل التجريبية أيضًا إلى أنَّ العدالة الانتقالية يمكن أن تُساهِم في الوقاية. فلقد ربطت الدراسات بين العدالة الانتقالية والحدّ من انتهاكات حقوق الإنسان والقمع والعنف الإجرامي واحتمال تكرار الحرب الأهلية. وفي هذه المجالات، يُرجَّحُ وقوعُ الآثار الإيجابية عندما يتمّ الجمع بين تدابير مختلفة للعدالة الانتقالية، تعتمد على الشرعية المتصوّرة لعملية العدالة والعوامل السياقية، مثل كيفية انتهاء النزاع وقوّة المؤسّسات الديمقراطية.[7] وبالتالي، يُعتبَر السياق مهمًا جدًا لتقييم العدالة أو التدخّلات الأخرى.

في الواقع، إنَّ أحد أقوى المؤشّرات على احتمالِ وقوعِ الجرائم الوحشية في المُستقبلِ هي الأعمال الوحشية السابقة. ففي "الإطار التحليلي للتنبّؤ بالجرائم الوحشية" الصادر عن الأمم المتّحدة، حُدِّد سجلّ الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في البلد، بما في ذلك الانتهاكات التي لم "يُمنَع ارتكابها أو يُعاقَب عليها أو يُتصدَّى لها كما ينبغي"، باعتبارها عامل خطر يُهيّئ لوقوع المزيد من الجرائم الوحشية.[8] وتدعمُ البحوث الكمّية ودراسات الحالات القطرية هذه الخلاصة. فعلى سبيل المثال، توصَّلت مؤخّرًا بعثة الأمم المتّحدة الدولية المستقلّة لتقصّي الحقائق في ميانمار إلى أنَّ "الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان [ساهمَ] بشكل كبير ومثبَت في إقرار سلوك الاضطهاد والتمييز الشديد، ومكَّنَ من تكرار انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الفظيعة، وجرَّأ الجناة وأسكتَ الضحايا".[9]

---

[5] باربارا ف. وولتر، "عودة النزاع واستدامة السلام بعد النزاع" [Conflict Relapse and the Sustainability of Post-Conflict Peace]، وثيقة معلومات أساسية لتقرير التنمية في العالم للعام 2011 (واشنطن: البنك الدولي، 2010)، 4-3، 10-9؛ كجيرستي سكارستاد وهافارد ستراند، "هل تساهم انتهاكات حقوق الإنسان في زيادة خطر نشوب الحرب الأهلية؟" [Do Human Rights Violations Increase the Risk of Civil War?]، المجلّة الدولية لدراسات المناطق 19، 2 (2016): 130-107؛ البنك الدولي-الأمم المتّحدة، مسارات من أجل السلام: مقاربات شاملة لمنع النزاع العنيف [*Pathways for Peace: Inclusive Approaches for Preventing Violent Conflict*] (2018)، xxiii.

[6] الجمعية العامة للأمم المتّحدة، خطّة عمل لمنع التطرّف العنيف، تقرير الأمين العام (24 A/70/674، كانون الأوّل/ديسمبر 2015)، الفقرة 3، الفقرة 20.

[7] تريسيا د. أولسن، ليه ا. باين، وأندرو ج. رايتر، العدالة الانتقالية في الميزان: مقارنة العمليات وقياس الفعالية [*Transitional Justice in Balance: Comparing Processes, Weighing Efficacy*] (واشنطن: منشورات معهد الولايات المتّحدة للسلام، 2010)؛ هوجُون كيم وكاثرين سيكينك، "شرح تأثير الردع الذي تُحدِثه مقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية" [Explaining the Deterrence Effect of Human Rights Prosecutions for Transitional Countries]، مجلّة الدراسات الدولية الفصلية 54، 4 (2010): 963-939؛ غيبرمو تريخو، خوان ألباراسين، ولوسيا تيسكورنيا، "كسر إفلات الدولة من العقاب في سياقات ما بعد أنظمة الحكم الاستبدادي: لماذا تعوّق عمليات العدالة الانتقالية العنف الإجرامي في الديمقراطيات الجديدة" [Breaking State Impunity in Post-Authoritarian Regimes: Why Transitional Justice Processes Deter Criminal Violence in New Democracies]، مجلّة أبحاث السلام 55، 6 (2018)، 809-787؛ توفي غريتي لي، هيلغا مالين بينينغسبو، وسكوت غايتس، "العدالة والسلام المستدام بعد النزاع" [Post-Conflict Justice and Sustainable Peace]، ورقة عمل البنك الدولي لأبحاث السياسات 4191 (واشنطن: البنك الدولي، 2007)، 18-17؛ ليه باين، آندي رايتر، كريس ماهوني، ولورا برنال-بيرموديز، "منع النزاعات وضمانات عدم التكرار" [Conflict Prevention and Guarantees of Non-Recurrence]، ورقة معلومات أساسية لدراسة المسارات من أجل السلام للأمم المتّحدة-البنك الدولي (واشنطن: البنك الدولي، 2017)؛ مريم صالحي وتيموثي ويليامز، "ما وراء السلام مقابل العدالة: تقييم أثر العدالة الانتقالية على السلام الدائم باستخدام التحليل المُقارَن النوعي" [Beyond Peace vs. Justice: Assessing Transitional Justice's Impact on Enduring Peace Using Qualitative Comparative Analysis]، مراجعة العدالة الانتقالية 1، 4 (2016)، 123-96.

[8] مكتب الأمم المتّحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، الإطار التحليلي للتنبّؤ بالجرائم الوحشية: أداة للوقاية (2014)، 11.

[9] الأمم المتّحدة - مجلس حقوق الإنسان، تقرير البعثة الدولية المستقلّة لتقصّي الحقائق في ميانمار (12 A/HRC/39/64، أيلول/سبتمبر 2018)، الفقرات 99-95؛ والأمم المتّحدة - مجلس حقوق الإنسان، تقرير النتائج التفصيلية للبعثة الدولية المستقلّة لتقصّي الحقائق في ميانمار (17 A/HRC/39/CRP.2، أيلول/سبتمبر 2018)، الفقرة 1565.

العدالة كوسيلةٍ للوقاية

يمكن العدالة الانتقالية أن تشكّلَ منصّةً للوقاية – بشكلٍ مباشر أو غير مباشر – من خلال تعزيز الثقة في الحكومة والمجتمع، وتقليل رغبة المؤسّسات الحكومية والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في استخدام الانتهاكات الجَمَاعية كأداة سياسية، والحدّ من المظالم، والمساعدة في الكشف عن الإقصاء والتمييز الهيكليَّين والتصدّي لهما، وكسر دورات العنف والظلم. وبالتالي، فمن شأن العدالة الانتقالية أن تمثّلَ عنصرًا جوهريًا في استراتيجية الوقاية، كونها تستطيع اختراق الهيكليات والعادات الأساسية التي تسمح بحدوث الانتهاكات الجَمَاعية. والخطابُ السياساتي العالمي الحالي ينوّه بهذا الدور الوقائي. فقرارُ الجمعية العامة للأمم المتّحدة 70/262 وقرار مجلس الأمن 2282 على سبيل المثال يَصِفان العدالة الانتقالية بأنّها تؤدّي دورًا "حاسمًا في توطيد السلام والاستقرار ... و[تحول] دون وقوع البلدان في النزاع أو العودة إليه".[10]

كذلك، ينصّ إطار سياسة الاتّحاد الأوروبي في شأن دعم العدالة الانتقالية على أنَّ العدالة الانتقالية هي "جزءٌ لا يتجزّأ من بناء الدولة وبناء السلام، وبالتالي ينبغي أن تندرج أيضًا في الجهود الأوسع للاستجابة للأزمات ومنع النزاع وتعزيز الأمن والتنمية في الاتّحاد الأوروبي".[11] وورد في قرارٍ صدرَ مؤخّرًا عن مجلس حقوق الإنسان أنَّ "مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات والتجاوزات والجرائم عاملٌ مهمّ لردعها والوقاية منها".[12] وجاءَ في التقرير عن التنمية في العالم 2011 أنّ البرامج الوطنية للعدالة الانتقالية "بالغة الأهمية في الحيلولة باستمرار دون اندلاع أعمال العنف".[13]

أمّا التقرير الصادر في العام 2018 عن البنك الدولي والأمم المتّحدة تحت عنوان "مسارات من أجل السلام" فيشير إلى أنّ النزاع يزيد من حدّة الانقسامات الاجتماعية ويقلّل الثقة، وأنَّ إعادة بناء هذه الثقة هي خطوةٌ حاسمة لمنع تكرار دورات العنف. نتيجة لذلك، "وجدت معظم البلدان أنَّه من الضروري القيام ببعض التدابير لمواجهة أحداث الماضي بغية بناء الثقة للمضيّ قدمًا".[14] وفي دراسةٍ مشتركة صدرَت في العام 2018، أكَّدَ المقرّر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار والمستشار الخاصّ لأمين عام الأمم المتّحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية على أنَّ العدالة الانتقالية قادرة على "المساهمة في تحقيق السلام والأمن المستدامَيْن من خلال المساعدة على كسر دورة العنف والأعمال الوحشية".[15]

---

[10] الجمعية العامة للأمم المتّحدة، القرار 70/262، 7؛ الأمم المتّحدة-مجلس الأمن، القرار 2282، 7.

[11] الاتّحاد الأوروبي، "إطار سياسة الاتّحاد الأوروبي في شأن دعم العدالة الانتقالية"، (2015)، 1.

[12] الأمم المتّحدة - مجلس حقوق الإنسان، التعاون مع الأمم المتّحدة وممثّليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان: تقرير الأمين العام (A/HRC/33/19، 16 آب/أغسطس 2016).

[13] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية (2011)، 18.

[14] البنك الدولي-الأمم المتّحدة، مسارات من أجل السلام: مقاربات شاملة لمنع النزاع العنيف [*Pathways for Peace: Inclusive Approaches for Preventing Violent Conflict*] (2018)، 165، 166، 221.

[15] الأمم المتّحدة - مجلس حقوق الإنسان، دراسة مشتركة للمقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار والمستشار الخاصّ للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية (A/HRC/37/65، 1 آذار/مارس 2018)، 4، 7، 11.

مؤسّسات شاملة وشرعية وجديرة بالثقة وما بعد

تقتضي العدالة الانتقالية تحليل العوامل التي أسهمَت في حصول الأعمال الوحشية والانتهاكات في السابق، بالإضافة إلى إصلاح المؤسّسات لمنع تكرار الجرائم السابقة. وبحسب السياق، فإنّ أبرز مساهمة مباشرة للعدالة الانتقالية في الوقاية تتمثّل في جعل المؤسّسات أكثر شمولًا وشرعيةً وأهلًا للثقة. قد يشتمل الإصلاح المؤسّسي، وغيره من ضمانات عدم التكرار، على التدقيق (فصل الموظّفين الحكوميين المسؤولين عن الانتهاكات)؛ وتدريب موظّفي القطاع العام على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي مرعيَّيْ الإجراء؛ وتعديل القوانين التمييزية؛ وبذل الجهود لإعطاء الأولوية للاستقلالية والنزاهة، وزيادة التمثيل بين موظّفي القطاع العام، وإنشاء آليات الرقابة ضمن مؤسّسات سيادة القانون أو تعزيزها.[16] يمكن الممارسون في مجال العدالة الانتقالية والضحايا، بل ينبغي عليهم، المشاركة أيضًا في المناقشات حول إصلاح قطاع الأمن وتنفيذه وضمّ المقاتلين السابقين إلى قوّات الدفاع والأمن، لأنَّ ذلك يشكّلُ خطوةً أساسية لعدم تكرار الأعمال الوحشية. وفي العام 2017، تحدَّثَ المقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار عن مقاربةٍ للوقاية تشمل إصلاحات قضائية وقانونية ودستورية، لكنَّها أيضًا تتجاوز المؤسّسات لتشمل أنشطة المجتمع المدني والمجالات الثقافية والفردية.[17]

وثمّة عمليات أخرى متعلّقة بالعدالة الانتقالية من شأنِها أن تسهّل هذا الإصلاح بطرق متنوّعة، ولو بشكلٍ غير مباشر أحيانًا. فلجان الحقيقة مثلًا في غواتيمالا وكينيا وليبيريا وبيرو وسيراليون وتيمور–ليشتي، قد تطرَّقَت جميعُها إلى المشاكل المؤسّسية وقدَّمَت توصياتٍ متعلّقة بالإصلاحات. وفي تونس، كُلِّفَت هيئة الحقيقة والكرامة بتقديم توصيات في شأن الإصلاحات القانونية والسياسية والمؤسّسية لضمان عدم تكرار الانتهاكات، وتعزيز الديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون. في شيلي، أوصَت لجنة الحقيقة والمصالحة سنة 1991 بإنشاء مكتب لأمين المظالم، وهو مُقترَحٌ كرَّرته في العام 2005 اللجنة الوطنية للسجن السياسي والتعذيب. وأدَّت هذه التوصيات إلى إنشاء المعهد الوطني لحقوق الإنسان في العام 2009، فشكَّلَ مناصرًا فاعلًا لتدابير المساءلة وحقوق الإنسان على نطاقٍ أوسع. وفي المغرب، حدَّدت لجنة الإنصاف والمصالحة العيوب المؤسّسية الرئيسة التي قادَت إلى انتهاكات الحقوق، وأوصَت اللجنة بإجراء إصلاحات دستورية ومؤسّسية ملموسة، وقد تمّ إدراج معظمها في الدستور الصادر في العام 2011. وعلى عكس العديد من بلدان الربيع العربي الأخرى، كان المغرب أكثر استعدادًا للاستجابة للمطالبات الشعبية لأنّه كان يملك، من خلال تقرير اللجنة، تشخيصًا وحلولًا يمكن الاستناد إليها.

تشكّل إعادة بناء الثقة بين الأفراد والمؤسّسات – وهو أمرٌ يمكن أن تساهم فيه أنواع الإصلاحات الآنفة الذكر – أحد عناصر المصالحة. ومن العناصر الأخرى استعادةُ الثقة وسط الأفراد والمجموعات ضمن المجتمع. وهذان العنصران –

[16] الأمم المتّحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي. المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلّقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتّخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2005/102/Add.1, 8 شباط/فبراير 2005). المبادئ 38-35.

[17] الجمعية العامة للأمم المتّحدة. تقرير المقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار (A/72/523, 12 تشرين الأوّل/أكتوبر 2017).

أحدُهما عمودي والآخر أفقي – متّصلان أحدهما بالآخر، لأنَّ مدى ثقة الناس ببعضهم كأصحاب حقوق، وكما أشارَ المقرّر الخاصّ، يرتبط جزئيًا بالتزاماتهم المشتركة بالقواعد والقِيَم التي ترعى مؤسّسات الدولة. وفي أعقاب الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، من شأن العدالة الانتقالية أن تساهم في الوقاية من خلال تعزيز شرعية المؤسّسات ومن خلال "الحدّ من الاستقطاب وانعدام الثقة" بين الناس بطرق متعاضدة.[18]

سيادة القانون والوصول إلى العدالة

من شأن تعزيز سيادة القانون وزيادة الوصول إلى العدالة أن يرفعا أيضًا من مستوى الثقة وأن يحُدَّا من المظالم، بما يعزّز بطريقةٍ غير مباشرة جهود الوقاية. فكما أوضحَ المقرّر الخاصّ، يمكن المبادرات الرامية إلى البحث عن الحقيقة أن تفضح الموظّفين المُخِلّين وأن تفصلهم، وأن توصي بإصلاح مؤسّسات سيادة القانون، وأن تُحفِّز المناقشات حول كيفية فهم المجتمع لسيادة القانون؛ ويمكن عمليات جبر الضّرر أن تساعد في الاعتراف بحقوق الضحايا وتمكينهم والسماح لهم بممارسة تلك الحقوق، كما يمكنها إرساء الشعور بالاندماج وتعزيز مبدأ المساواة أمام القانون؛ في حين

قصّ الشريط في حفل افتتاح شركة صغيرة في كوسوفو. تلقّت صاحبتُها، وهي إحدى الناجيات من العنف الجنسي المتّصل بالنزاع، منحةً صغيرة من خلال هيئة الأمم المتّحدة للمرأة بدعمٍ من الاتّحاد الأوروبي. (هيئة الأمم المتّحدة للمرأة)

[18] الجمعية العامة للأمم المتّحدة، تقرير المقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار (A/HRC/21/46، 9 آب/أغسطس 2012)، 12؛ بول سيلز، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مكانة المصالحة في العدالة الانتقالية: المفاهيم والمفاهيم الخاطئة [*The Place of Reconciliation in Transitional Justice: Conceptions and Misconceptions*] 2017؛ مسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، "خارطة الطريق لمجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة: دعوة للعمل من أجل تغيير عالمنا" 19 (2017) [The Roadmap for Peaceful, Just and Inclusive Societies: A Call to Action to Change Our World] .

يمكن المحاكمات أن تُثبِت إمكانية إحقاق العدالة، والتأكيد على القواعد، وتعزيز الأنظمة القضائية المحلّية.[19] أمَّا التقرير عن التنمية في العالم 2011 فيُلقي الضوء على دور العدالة الانتقالية في إرسال "إشارات قوية عن التزام الحكومة الجديدة بسيادة القانون".[20]

كذلك، يمكن عمليات العدالة الانتقالية أن تُتيحَ الوصول إلى العدالة لضحايا الانتهاكات ولأفراد المجتمع بصورةٍ أعمّ. فعلى سبيل المثال، تنصّ المبادئ الأساسية للأمم المتّحدة في شأن الحقّ في الانتصاف والجبر على أنّه يتعيّن أن يُتاح للضحايا "الوصول على نحو متساوٍ إلى أحد سُبُل الانتصاف القضائية الفعّالة، وفقًا لما ينصّ عليه القانون الدولي".[21] والأهمّ من ذلك أنّ التدابير غير القضائية للعدالة الانتقالية، لا سيّما لجان الحقيقة، يمكن أن تشكّل تدابير للعدالة ضمن إطار أوسع للمساءلة، وبالتالي ينبغي اعتبارها بمثابة أدوات رئيسة لتأمين الوصول إلى العدالة. (إنَّ جهود تقصّي الحقائق التي يقودُها المجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، والتي تمّ تناولها أدناه، لا تؤدّي الدور نفسه في الاعتراف بالخطأ، ما يعني أنَّه لا يمكن أن تحلّ بسهولة محلّ الجهود التي تقودها الدولة.)

قد يصبح الأفراد الذين يشاركون في عمليات العدالة الانتقالية الشاملة والفعّالة ويستفيدون منها ويختبرونها، أكثر إدراكًا لحقوقهم ولكيفية رفع الدعاوى القضائية. في هذا السياق، أشارَ المقرّر الخاصّ إلى أنّ الانتهاكات تقلّل من قدرة الناس على التصرّف والتنسيق الاجتماعي، وكلاهما يقلّص انخراطهم في المؤسّسات، وأنَّ العدالة الانتقالية يمكن أن تساعد في عكس هذا المسار.[22] إضافةً إلى ذلك، تساهم العمليات التشاركية في زيادة الوعي والمراعاة بين الجهات الفاعلة التابعة للدولة حول ما هو ضروري للاعتراف بتجارب الضحايا وتلبية احتياجاتهم.

في كولومبيا، كانَت الحكومة قد قدَّمَت الجبر لـ580415 شخصًا بحلول العام 2016.[23] وفي بيرو، بحلول العام 2013، كانَ قد استفادَ من التعويضات الجَمَاعية حوالى 2000 فئة مجتمعية.[24] وفي البوسنة، تمَّت معالجة 200000 مطالبة للتعويض عن الممتلكات المفقودة بعد الحرب.[25] وفي كلّ من غواتيمالا وكينيا، سجَّلت لجان الحقيقة شهادات

[19] الجمعية العامة للأمم المتّحدة، تقرير المقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف (A/67/368، 13 أيلول/سبتمبر 2012).

[20] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية (2011)، 125، 251.

[21] الجمعية العامة للأمم المتّحدة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحقّ في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (A/RES/60/147، 21 آذار/مارس 2006)، المبدأ الثامن.

[22] الجمعية العامة للأمم المتّحدة، تقرير المقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف (A/68/345، 23 آب/أغسطس 2013).

[23] التقرير الرابع لكونغرس الجمهورية بشأن تنفيذ قانون الضحايا واستعادة الأراضي، لجنة المتابعة والرصد بشأن تنفيذ القانون 1448 للعام 2011، آب/أغسطس 2011، 11.

[24] كريستيان كوريّا، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عمليات الجبر في بيرو: من التوصيات إلى التنفيذ *[Reparations in Peru: From Recommendations to Implementation]* (2013)، 10.

[25] رهودري ويليامز، "الحماية في الزمن الماضي: التعويض عند منعطف الاستجابة الإنسانية للتشرّد والعدالة الانتقالية" [Protection in the Past Tense: Restitution at the Juncture of Humanitarian Response to Displacement and Transitional Justice]، في العدالة الانتقالية والتشرّد *[Transitional Justice and Displacement]*، تحرير روجيه دوثي (نيويورك: مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، 2012) 91.

أو أقوال لأكثر من 42000 ضحية،[26] في حين حصلَت اللجنة في جنوب أفريقيا على شهادات من 21000 ضحية، وشاركَ 2000 منهم في جلسات عامة.[27] وصحيحٌ أنَّ هذه الأرقام لا تمثّل بوضوح المروحة الكاملة للضحايا في كلّ سياق، غير أنَّ هذه الإحصاءات تُثبِت قدرة الضحايا على التصرّف، كما تُثبِت أيضًا الوصول إلى العدالة الذي توفّره عمليات العدالة الانتقالية. لكنَّ العدالة الانتقالية تقدّم أيضًا دروسًا حول الوصول إلى العدالة عند التعامل مع مشاكل واسعة النطاق – ويُقصَد بذلك الانتهاكات الجَمَاعية التي تمسّ أعدادًا كبيرة من الضحايا وتتورّط فيها أعداد كبيرة من الجناة. في هذه الحالات مثلًا، ليس في مقدور المجتمع عمومًا تقديم جبر ضرر مادّي لكلّ ضحية أو مساءلة كلّ من ارتكَب جريمة أو شاركَ فيها. بدلاً من ذلك، يمكن الحلول غير القضائية، والتدابير الرمزية مثل الاعتذار، وأشكال جبر الضرر الجَمَاعيّ أن تمثّل أشكالًا قيّمة لتحقيق العدالة.

المساواة بين الجنسَيْن

من الأساسي معالجة الأبعاد الجنسانية لانتهاكات حقوق الإنسان، بغية بناء مجتمعات مسالمة وشاملة، والمضيّ في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلّق بالمساواة بين الجنسَيْن، ومنع العنف والانتهاكات. في الواقع، غالبًا ما تتأثّر النساء والفتيات بشكلٍ أكبر بانتهاكات حقوق الإنسان الفردية والتمييز الهيكلي، على الرغم من أنَّهنّ في مجمل السياقات أقلّ ميلًا من الرجال للإفصاح عن التجاوزات.[28] إلّا أنَّ الأبحاث تُظهِر وجود علاقة مباشرة بين المساواة بين الجنسَيْن من جهة والمناعة إزاء النزاع والوقاية منه من جهة أخرى.[29] فإذا كانت المرأة مشمولةً في عمليات العدالة الانتقالية، وإذا احتُرِمَت حقوقها كمستفيدة ومُشارِكة، يمكن أن يساعد ذلك في تغيير الروايات الجنسانية التمييزية والسلطوية. ومن شأن عمليات العدالة الانتقالية المُصمَّمة بشكلٍ جيّد أن تُمكّن المرأة وأن تتصدّى للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وللتمييز الهيكلي. قد تشمل هذه العمليات ضمان حصص لتمثيل المرأة في الأدوار القيادية، والتشاور المستمرّ مع المرأة لتطوير ومراقبة التنفيذ، وإشراك خبراء متخصّصين في الشؤون الجنسانية، واعتماد سياسات وإجراءات لحماية أمن الضحايا والشهود وكرامتهم، والتعويض عن تكاليف التنقُّل ورعاية الأطفال المرتبطة بالمشاركة.[30]

---

[26] المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الخروج عن المألوف: هل يسعُ لجان الحقيقة دفع عمليّات السّلام قدمًا؟ (2014)، 26، 58.

[27] معهد الولايات المتّحدة للسلام، "لجنة الحقيقة: جنوب أفريقيا" (1995). [Truth Commission: South Africa].

[28] الجمعية العامة للأمم المتّحدة، تقرير المقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار بشأن دراسته العالمية المتعلّقة بالعدالة الانتقالية، بابلو دي غريف (A/HRC/36/50/Add.1، 7 آب/أغسطس 2017)، الفقرة 30.

[29] الأمم المتّحدة - مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900، 9 تشرين الأوّل/أكتوبر 2018)، الفقرة 7.

[30] راضيكا كوماراسوامي، منع النزاع وتحويل العدالة وتأمين السلام: دراسة عالمية عن تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (نيويورك: هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، 2015)، 111.

في العام 2017، شكّلَت كوسوفو[31] "لجنة التحقّق من وضع ضحايا العنف الجنسي" بهدف تقديم جبر الضرر، على شكل معاش شهري، للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ولغاية الآن، قدّمت هيئة الأمم المتّحدة للمرأة إلى 177 من هؤلاء الناجين (176 امرأة ورجل واحد) مِنَحًا صغيرة ودعمًا نفسيًا–اجتماعيًا لتعزيز التأثير التحويلي لمنافع عملية الجبر، بمساعدة مالية من الاتّحاد الأوروبي. وتمّ تطوير هذه المبادرة التجريبية من خلال التشاور مع مجموعات المجتمع المدني النسائية المحلّية، واستجابةً للاحتياجات والتحدّيات المحدّدة للناجين.

في غواتيمالا، بادرَت 15 امرأة من جماعة "المايا–كيكتشي"، برفقة شركاء وطنيين ودوليين، إلى التماس العدالة للنساء من السكّان الأصليين، اللواتي تعرّضْنَ للاغتصاب المنهجي والاستعباد الجنسي والمنزلي على يدِ الجيش في قاعدة سيبور زاركو العسكرية خلال النزاع المسلّح الداخلي. وقد تمخّضَت قضيتُهنّ، التي وصلت إلى أعلى محكمة في البلد، عن صدور حكمٍ رائدٍ في العام 2016 يدين ضابطَيْن عسكريَّيْن سابقَيْن بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية. واليوم، تدعو النساء، المُلقَّبات بنساء قرية سيبور زاركو، إلى تنفيذ إجراءات جبر الضّرر التي ينصّ عليها الحُكم تنفيذًا سريعًا وشاملًا. وأشادَ الكثيرون بهذا الإجراء، باعتباره إجراءً تحويليًا، كونه يتطرّق إلى الحرمان السابق من الحقّ في الصحّة والتعليم والحصول على الأراضي.[32] بالإضافة إلى ذلك، ساعد الحُكم في تمكين نساء أخريات من ضحايا العنف الجنسي، الأمر الذي تجلّى مؤخّرًا في شهادات الضحايا في قضية مولينا ثيسين، في شأن إخفاء فتى يبلغ من العمر 14 عامًا واغتصاب شقيقته وتعذيبها على يَد الجيش في العام 1981، وحُكم الإدانة الذي صدرَ لاحقًا.

في تونس، تعاونَت "شبكة العدالة الانتقالية للنساء أيضًا"، المؤلّفة من 11 مجموعة نسائية من جميع أنحاء البلد،[33] مع لجنة المرأة في هيئة الحقيقة والكرامة لعقد سلسلة من حلقات العمل في شتّى مناطق البلد بغية تسليط الضوء على عمل الهيئة وعملية أخذ الإفادات. أدّت المبادرة إلى زيادةٍ بمعدّل خمسة أضعاف تقريبًا في حصّة الإفادات المُقدَّمة من النساء. وفي أيّار/مايو 2016، رفعَت الشبكة أيضًا ملفًّا مشتركًا إلى الهيئة يحتوي 140 شهادة من النّساء حول ما تعرّضْنَ له من تمييز ومضايقة ونبذٍ وغير ذلك من انتهاكات الحقوق، لا سيّما نتيجةً للقانون المعروف بـ"المنشور 108"،[34] الذي استهدفَ النساء المحجّبات بشكلٍ منهجي، حارمًا إياهنّ من فرص التعليم والعمل ومُتسبّبًا بمعاناة لا حدَّ لها وتهميش اجتماعي اقتصادي.

[31] كلّ ما وردَ عن كوسوفو يُعتبَر متّصلًا بقرار مجلس الأمن 1244 (1999).

[32] هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، "قضية سيبور زاركو: النساء الغواتيماليات اللواتي نهضْنَ من أجل العدالة في دولةٍ مزّقتها الحرب" [Sepur Zarco Case: The Guatemalan Women Who Rose for Justice in a War-torn Nation]، 19 تشرين الأوّل/أكتوبر 2018.

[33] المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمات حقوقيّة تونسيّة يطلقون شبكة لتمكين المرأة في مسار العدالة الانتقالية"، 3 أيلول/سبتمبر 2015.

[34] سلوى القنطري، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "لن تُسكَت أصواتُنا: نضال النساء من أجل العدالة في تونس"، 21 حزيران/يونيو 2016؛ دوريس هـ. غراي، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "مَن يسمع صوتي اليوم؟ النساء الضحايا الغير مباشرات في تونس" (2018).

اللامساواة والتهميش

يمكن أن تُسهِم العدالة الانتقالية أيضًا بشكلٍ غير مباشر في الوقاية من خلال المساعدة في تحديد الأسباب الجذرية الكامنة وراء الانتهاكات ومعالجتها، مثل اللامساواة والتهميش، وهما محور تركيز الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة. يتطلّب القيام بذلك الاستجابة لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومعالجة أوجه الظلم الهيكلية والمظالم ذات الصلة التي غالبًا ما تؤدّي إلى العنف والتجاوزات وتتفاقم بسببهما؛ والإشارة إلى مسؤولية جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشركات والمؤسّسات الدولية والدول النافذة، في حالات الظلم الحالية والتاريخية. في العام 2011، أشارَ الأمين العام للأمم المتّحدة إلى أنَّه يجب على الأمم المتّحدة "تعزيز الحوار بشأن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نتائج ملموسة من خلال آليات العدالة الانتقالية".[35] وفي سياقٍ متّصل، تشدّد المذكّرة التوجيهية بشأن التعويضات عن العنف الجنسي المتّصل بالنزاعات الصادرة عن الأمين العام في العام 2014 على الإمكانات التحويلية لجبر الضّرر في تفكيك اللامساواة الهيكلية والتمييز اللذين يكمنان وراء العنف الجنسي.[36]

وثمّة وثائق أخرى تربط هذه الخطوات مباشرةً بالوقاية. فقد جاءَ في مذكّرة توجيهية أعدّها الأمين العام عن نهج الأمم المتّحدة في شأن العدالة الانتقالية في العام 2010 أنّه "لا يمكن أن يسود السلام إلا بمعالجة قضايا مثل التمييز المنهجي والتوزيع غير المتساوي للثروة والخدمات الاجتماعية واستشراء الفساد، وذلك على نحوٍ يتسم بالشرعية والإنصاف ومن قِبَل مؤسّسات عامة موثوق بها".[37] وبالمثل، ذكرَ مكتب مفوّضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، في منشورٍ صدرَ في العام 2014، أنَّه من شأن العدالة الانتقالية أن تساهم في مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوقاية منها، عبر تمهيد الطريق للإصلاحات وبرامج العمل التطلّعية.[38]

وتكثرُ الأمثلة على عمليات العدالة الانتقالية التي تتطرّق مباشرةً إلى قضايا مثل التهميش. ففي كولومبيا مثلًا، تمّ تنفيذ برنامج لاستعادة الأراضي بغية تزويد الضحايا بجبر ضررٍ على شكل ممتلكات، وتقديم التدريب المهني والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. ويشتمل نموذج البرنامج على تدابير "العدالة التصحيحية"، تماشيًا مع مبادئ الأمم المتّحدة المتعلّقة بردّ المساكن والممتلكات (مبادئ "بنهيرو")، بالإضافة إلى التدابير الرامية إلى تغيير الحالة السابقة للضحايا، بما

[35] الأمم المتّحدة - مجلس الأمن، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع: تقرير الأمين العام (S/2011/634، 12 تشرين الأوّل/أكتوبر 2011).

[36] الأمم المتّحدة، المذكّرة التوجيهية للأمين العام: التعويضات عن العنف الجنسي المتّصل بالنزاعات (2014).

[37] الأمم المتّحدة، مذكّرة توجيهية أعدّها الأمين العام: نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية (2010).

[38] مكتب مفوّضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [Transitional Justice and Economic, Social, and Cultural Rights] (2014).

في ذلك الدعم لتخفيف عبء الديون، استنادًا إلى فكرة جبر الضّرر التحويلي التي تضمّ شواغل العدالة المتعلّقة بإعادة التوزيع.[39]

في الفلبين، وضمن إطار عملية السلام، تمّ تشكيل "لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة". وكُلِّفَت اللجنة بدراسة توصياتٍ وصياغتها في شأن القضايا المتعلّقة بالمظالم المشروعة للمجتمعات المتضرّرة من النزاع في منطقة بانغسامورو ذات الأغلبية المُسلِمة، بما في ذلك أوجه الظلم التاريخية وانتهاكات حقوق الإنسان والتهميش ونزع ملكية الأراضي. وعقدت اللجنة مشاورات واسعة وشاملة مع الضحايا، فأوصَت على إثرها بآليات متناسبة مع السياق لتلبية احتياجاتهم، بهدف تعزيز الشفاء والمصالحة الوطنية.

كذلك، يمكن إحياء الذكرى والإصلاحات التربوية أن يُعالِجا اللامساواة والتهميش. فتمّ تنفيذ مشاريع إحياء الذكرى بشكلٍ فعّال مثلًا في الأرجنتين (على المستوى الوطني) وفي جنوب أفريقيا (على المستوى المحلّي)، كجزءٍ من برامج العدالة الانتقالية.[40] في تيمور–ليشتي، بعد 10 سنوات من إصدار لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة تقريرَها النهائي، أنشأت الحكومة مؤسّسةً مستقلّة، هي مركز شيغا الوطني، لتنفيذ توصيات اللجنة وتوصيات لجنة حقيقة ثنائيّة أُنشِئَت لاحقًا وضمّت إندونيسيا. وقد عَمِلَ المركز بشكلٍ ناشط مع المجتمع المدني ومجموعات الضحايا لتعزيز الدعم للضحايا، وتشجيع التثقيف حول الماضي، وإقامة الفعاليات والأنشطة التذكارية. وفي أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، صُمِّمَت مشاريع الإصلاح التربوي لمعالجة أوجه الظلم التاريخية التي تواجهها المجموعات المهمّشة وبطرق قد تساعد على منع تكرار العنف.[41]

[39] نيلسون كاميلو سانشيز ليون، منظّمة ديجوستيسيا (Dejusticia)، Tierra en transición: Justicia transicional, restitución de tierras y política agrarian en Colombia (2017)؛ أورا بوليفار جيم، آنجي باولا بوتيرو جيرالدو، ولورا غابرييلا غوتييريز باكيرو، منظّمة ديجوستيسيا (Dejusticia)، *Restitución de tierras, política de vivienda y proyectos productivos: Ideas para el posacuerdo* (2017)؛ ديانا إيزابيل غويزا غوميز، دايفيد خوسيه بلانكو كورتينا، وكاميلا أندريا سانتاماريا، *¿Corregir o distribuir para transformar? Una concepción de justicia para la política pública de restitución de tierras en Colombia* (بوغوتا: جامعة كولومبيا الوطنية، 2017)؛ رودريغو ابرمني، "التعويضات التحويلية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: بين العدالة التصحيحية والعدالة التوزيعية" *[Transformative Reparations of Massive Gross Human Rights Violations: Between Corrective and Distributive Justice]*، المجلّة الهولندية الفصلية لحقوق الإنسان 27، العدد 4 (2009). انظر أيضًا: الأمم المتّحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الختامي للمقرّر الخاصّ، باولو سيرجيو بنهيرو، المبادئ المتعلّقة بردّ المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشرّدين (E/CN.4/Sub.2/2005/17، 28 حزيران/يونيو 2005).

[40] كيري ا. ويغهام، "التذكُّر للوقاية: القدرة الوقائية للذاكرة العامة" [Remembering to Prevent: The Preventive Capacity of Public Memory]، دراسات عن الإبادة الجَماعية والوقاية 11، 2 (2017): 71-53؛ كيري ا. ويغهام، "بناء الوقاية: استكشافٌ في إقامة النصب التذكارية التي تساهم في الوقاية [Constructing Prevention: An Exploration in Building Memorials that Prevent]، في المجتمعات الناشئة من النزاع *[Societies Emerging from Conflict]*، تحرير دينيس ب. كلاين (كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج، 2015).

[41] كلارا راميريز-بارات وروجيه دوثي، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، التعليم والعدالة الانتقالية: فرص وتحدّيات لبناء السلام *[Education and Transitional Justice: Opportunities and Challenges for Peacebuilding]*. (2015)

الفساد

يمكن العدالة الانتقالية أن تكشف أيضًا عن التدفّقات المالية غير المشروعة والفساد، وأن تساعد في تعزيز أنظمة استرداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى أصحابها. وينبغي أن تُشركَ العدالة الانتقالية الجهات المانحة للتأثير في سياساتها في شأن إعادة الإعمار بعد النزاع، من أجل ضمان عدم الاستيلاء على الموارد المخصّصة والحرص على أن يكونَ للضحايا رأي في المسألة. وقد تطرّقَت لجان الحقيقة في بلدان مثل تشاد وكينيا وليبيريا وسيراليون وتونس إلى الفساد والجرائم الاقتصادية. في غواتيمالا، واستجابةً لمطالب المجتمع المدني، قامَ المدعي العام، وإلى جانبه اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي هيئة دولية مستقلّة تمّ إنشاؤها من خلال اتّفاق بين الأمم المتّحدة والحكومة، بمواجهةِ إرث الإفلات من العقاب في البلد عن طريق مكافحة الفساد والجريمة المُنظَّمة على مستوى رفيع وتعزيز الإصلاحات المؤسّسية. في السنوات الأخيرة، سُلِّطَ الضوء على الرابط بين الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان؛ إذ غالبًا ما تكون الشبكات الإجرامية نفسها متورّطة في هذين النوعَيْن من الجرائم. وبغضّ النظر عن التحدّيات الحالية التي تواجهها اللجنة، فقد ألهمَت منظّمة الدول الأميركية لإنشاء هيئة مماثلة، وهي بعثة الدعم لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب، في هندوراس.

تجمّع المشاركين في جلسةٍ عامة للجنة آتشيه لتقصّي الحقائق والمصالحة في إندونيسيا، حيث أدلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكِبَت خلال النزاع الممتدّ بين 1976 و2005 في آتشيه، بشهاداتهم. (بيمو ويكاكسونو/منظّمة آسيا للعدالة والحقوق "Asia Justice and Rights").

حلّ مشاكل العدالة

الابتكار المتناسب مع السياق

إن كانَ للعدالةِ الانتقالية أن تساهمَ في التنمية المستدامة، فلا بدَّ لها من أن تكون متناسبة مع السياق. وهذا يعني قبل كلّ شيء منح الحيّز السياسي للضحايا والمجتمعات المتضرّرة والمدافعين عن حقوق الإنسان والعدالة والشباب والمجتمع المدني – بما في ذلك المجموعات الدينية والتعليمية والثقافية وتلك المعنيّة بشؤون المرأة – وتزويدهم بالدعم التقني اللازم للمناداة بعمليات العدالة الانتقالية وصياغتها والمشاركة فيها بشكلٍ هادف. وهذا يعني أيضًا قيام الحكومة، من منطلق دورها القيادي أو الداعم، بالإقرار بهم وإشراكهم بشكلٍ فاعل في جميع مراحل العملية. ولا يمكن أن تقتصر العدالة على التدخّلات من القمّة إلى القاعدة التي تديرُها مؤسّسات الدولة الوطنية، بل يجب أن تشتمل على مبادرات من القاعدة إلى القمّة بقيادة الحكومات المحلّية أو المجتمع المدني أو كليهما. إذًا، تُعتبَر مقاربات العدالة الانتقالية المتناسبة مع السياق ضروريةً لتعزيز الوصول إلى العدالة والمؤسّسات الشاملة، ومن شأنها أن تساعد في حلّ مروحة من المشاكل المتعلّقة بالعدالة.

في كولومبيا، ساعدَ المركز الوطني للذاكرة التاريخية في إنشاء أوّل أرشيف تذكاري للوثائق ومركز توثيق لفئةٍ من السكّان الأصليين في كولومبيا. وبالتعاون مع جماعة أرهواكو في سييرا نيفادا دي سانتا مارتا، قامَ المركز بتخطيط مجموعات الأرشيف واستعادة السجلّات وتنظيمها وجمع الشهادات المتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق تداعيات الحرب على المجتمع المحلّي ودعم عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا. وفي إل باتو، وهي منطقة مختلفة في البلد، نفّذَت جمعيةٌ محلّية للمزارعين مشروعًا للذاكرة الجَماعية يتضمّن أيضًا جمع الشهادات. وقد ساعدَ المشروع في إنشاء رواية تاريخية جَماعية حول المنطقة وما تعانيه من إقصاء وتأثير النزاع المسلّح. وساهمَ ذلك في تعزيز الشعور بالهوية والانتماء بين السكّان، وجمع المعلومات عن الأضرار التي لحقت بهم، وإرساء أساس لاقتراح جبر الضرر الجَماعي والتنمية. واستُخدِمَت هذه السردية أيضًا لتصميم مواد تعليمية للمدارس المحلّية.

في إندونيسيا، وبعد 10 سنوات من السعي الدؤوب الّذي قامت به منظّمات المجتمع المدني، تمّ تشكيل لجنة محلّية دائمة للحقيقة في مقاطعة آتشيه. وتسعى لجنة الحقيقة إلى الكشف عن الحقيقة المتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة في المقاطعة، وتعزيز المصالحة بين الضحايا والجُناة، والتوصية بجبر ضرر شامل للضحايا. وتجري حاليًا عملية أخذ الإفادات التي تُراعي السياق المحلّي في جميع أنحاء المقاطعة. وفي إندونيسيا أيضًا، تمّ إنشاء 12 مركزًا تعلّميًا محلّيًا لمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المصالحة. وأُقيمت في هذه المراكز دروسٌ ودورات تدريبية حول التسامح والشمول، وعُقِدَت حلقات نقاش، ونُظِّمَت جولات منسّقة للمواقع التذكارية، ونُفِّذَت أنشطة تهدف إلى زيادة التفاهم والمساءلة.

وفي نيبال، ساهمَ دستور العام 2015، والانتقال إلى الديمقراطية الفيدرالية، وتفويض الصلاحيات، في منح الحكومات المحلّية دورًا أكبر في الاستجابة للاحتياجات المحدّدة لضحايا النزاع وإعطائها الأولوية والنهوض بالعدالة الانتقالية. وغالبًا ما تكون هذه السلطات المحلّية أكثر درايةً واستجابةً من السلطات الوطنية، وتستطيع أن تساعد في زيادة الوصول إلى العدالة وتعزيز الشمول والحدّ من التهميش.

في ساحل العاج، أجرى ائتلافٌ شبابي يحمل اسم "شبكة العمل من أجل العدالة والسلام" مشاوراتٍ مع الشباب وشجَّعَ النقاش حول الدور الذي أدّاهُ الشباب في العنف السياسي الماضي، بما في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تعريضهم للتلاعُب. وقد شاركَ في هذه الجهود مئة وستّة وتسعون شابًا، بينهم 117 امرأة. تمثَّلَ الغرض من هذه المبادرة في وضع سياسات لمنع استخدام الشباب في أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وخَلُصَت إلى إعداد تقرير ختامي تمَّ تشارُك توصياته مع صانعي السياسات.

في العام 2012، شكَّلَت الحكومة التونسية لجنة تقنية للمساعدة في الإشراف على مشاورةٍ وطنية وصياغة قانون العدالة الانتقالية، وحرصت وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية على تمثيل جميع فئات المجتمع المدني الرئيسة في اللجنة. وفي آسيا، تتولّى شبكة العدالة الانتقالية الآسيوية جمع ودعم الخبراء والمنظّمات المعنيين بالعدالة الانتقالية في المنطقة، حتّى يتمكّنوا من قيادة الجهود الوطنية والإقليمية بشكلٍ أفضل لتعزيز العدالة والمساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب، والدفاع عن حقوق الضحايا. تضمّ الشبكة أكثر من 60 خبيرًا من 10 بلدان، وقد شكَّلَت منبرًا أساسيًا لتبادل المعلومات والاستراتيجيات.

في كينيا، تتألّف "اللجنة الوطنية لمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها" من ممثّلين عن المؤسّسات الحكومية وعن منظّمات المجتمع المدني. أمّا أكثر برامج اللجنة طموحًا حتّى الآن فهو إنشاء النصب التذكاري في نيروبي، حيث ستُعقَد حلقات عمل تدريبية حول منع تكرار أعمال العنف والأعمال الوحشية المتّصلة في أعقاب الانتخابات. ولقد حقَّقَت برامج اللجنة تأثيرًا فعليًا في قطاعات مختلفة جدًا من المجتمع، وهي غالبًا ما تؤدّي إلى الإصلاح المؤسّسي.

تعتمد ممارسات العدالة والمصالحة المحلّية على معتقدات المجتمع وقواعده وتقاليده. ففي بلدان مثل بوروندي وموزامبيق ورواندا وسيراليون وتيمور–ليشتي وأوغندا، استُخدِمَت هذه الممارسات المحلّية (التي يُشار إليها عادةً بمصطلح "العدالة التقليدية") للتصدّي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وصحيحٌ أنَّ هذه الممارسات المحلّية قد تُثير الهواجس في شأن الإجراءات الواجبة، والتمييز على أساس نوع الجنس أو غيره من أنواع التمييز، وديناميّات السلطة في المجتمع، إلّا أنّه غالبًا ما يُنظَر إليها على أنّها تتمتّع بقدر أكبر من الشرعية، وأنّ الوصول إليها أسهل من الوصول إلى مؤسّسات الدولة الرسمية. وقد تكون تلك الممارسات ملائمة بشكل خاصّ أيضًا في سياقات العنف الأفقي – العنف الذي يرتكبه الأفراد والمجموعات في ما بينهم وليس على يَد الدولة – لأنّها تميل إلى التركيز على العلاقات الاجتماعية والثقة.[42]

[42] ليزا ديني وبيلار دومينغو. "العدالة الانتقالية المحلّية: كيف تساهم التغييرات في النزاع والتسويات السياسية والتنمية المؤسّسية في إعادة صياغة الميدان" [Local Transitional Justice: How Changes in Conflict, Political Settlements, and Institutional Development are Reshaping the Field]. في فسيفساء العدالة: كيف يساهم السياق في صياغة العدالة الانتقالية في المجتمعات الممزّقة *[Justice Mosaics: How Context Shapes Transitional Justice in Fractured Soceities]*. تحرير روجيه دوثي وبول سيلز (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2017)، 233-202.

مشاركة الضحايا

في سياق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يحتّم حجمُ الظلمِ نفسِهِ مشاركةَ الضحايا في تصميم عمليات العدالة الانتقالية وتنفيذها وتفعيلها، بغية ضمان الملكية المحلّية والشرعية والفعّالية، وبالتالي الوصول إلى العدالة. وينبغي أن تكون العملية التي يشارك من خلالها الضحايا في العدالة الانتقالية مُراعية للاعتبارات الثقافية، كما ينبغي أن تُعتبَر بمثابة عملية سياسية أكثر من كونها عملًا تقنيًا صرفًا، وذلك لأنَّها قد تنطوي على شواغل أمنية، وضغط سياسي، واستمرارٍ لظاهرة التمييز، وتكاليف اقتصادية، ومخاطر مرتبطة بإعادة تعرُّض الضحايا للصدمات. ومن أجل تجنُّب استمرار تهميش الضحايا وتقويضهم، يجب أن تشتمل العدالة الانتقالية على مشاركةٍ شاملة للضحايا طيلة مراحل العملية – أي في خلال التصميم والتنفيذ والمتابعة – بالإضافة إلى تزويد الضحايا بالحيّز والدعم اللازمَيْن، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي الضروري لهم ليؤدّوا أدوارَهم كجهات فاعلة رئيسة في صياغة تلك العملية.[43]

في تونس، سعَت هيئة الحقيقة والكرامة إلى ضمان مشاركة المجتمع المدني ومنظّمات الضحايا في جمع الشكاوى والوثائق والمواد الثبوتية اللازمة للتحقيق في انتهاكات الحقوق، وفي وضع برنامج لجبر الضرر من خلال مشاورة وطنية ضمَّت الآلاف من الضحايا. وفي غواتيمالا، قامت منظّمات المجتمع المدني، بدعم من جهات أخرى من بينها مكتب المفوّضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة، بتطوير استراتيجية متعدّدة المستويات لتأمين جبر الضّرر لضحايا العنف الجنسي في قضية سيبور زاركو. وقد شملَت الاستراتيجية وضع الضحايا في صلب العملية من خلال تعيين بعضهم "سفراء" لكلّ تدبيرٍ من تدابير جبر الضّرر، مِن بين جملة إجراءات أخرى.

وفي المغرب، ساعد برنامج جبر الضّرر الجَمَاعي في دمج المناطق التي كان سكّانها مهمّشين في السابق وتعرّضوا لانتهاكات واسعة النطاق نتيجة سياسات متعمّدة لحرمانهم من برامج التنمية والبنى التحتية كشكل من أشكال العقاب الجَمَاعي. وقد أنشأ البرنامجُ لجانَ تنسيق محلّية في كلّ مجتمع متضرّر للسماح للسكّان المحلّيين والمجتمع المدني بالمشاركة بصورةٍ مباشرة في تصميم البرنامج وتنفيذه. وقد طرحَت هذه المقاربة ممارساتٍ تشاركية على المستوى المحلّي كما طوَّرَت وعزَّزَت دور المجتمع المدني في المناطق النائية والمحرومة.

الاستقرار والتسويات السياسية

من شأن العدالة الانتقالية أن تساعد أيضًا في معالجة التجاذبات بين مخاطر عدم الاستقرار على المدى القصير وإمكانية منع العنف والتحوّل على المدى الطويل. فإذا كان استقرار النزاع العنيف يعتمد، على حدِّ ما زُعِم، على تخصيص المنافع والفُرَص والموارد في المجتمع بما يتماشى مع التوزيع الأساسي للسلطة، فاستبعاد النخب المرتبطة

[43] امبيونيتي ووتش، "الوصول المُقيَّد: وعود وثغرات مشاركة الضحايا في آليات العدالة الانتقالية" [*Restricted Access: Promises and Pitfalls of Victim Participation in Transitional Justice Mechanisms*] (2017)؛ مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرّر الخاصّ المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار (A/HRC/34/62، 27 كانون الأوّل/ديسمبر 2016).

بانتهاكات حقوق الإنسان قد يجعل التسويات السياسية غير مستقرّة على المدى القصير. لكنَّ إشراك تلك النخب في المرحلة الانتقالية قد يسمح باستمرار العنف على المدى الطويل.[44] وتُظهِر الأبحاث الحديثة أنَّ أثر العفو، الذي غالبًا ما يشكّل جزءًا من مفاوضات السلام، يختلف من حيث مدى تشجيعه للإشراك أو الإقصاء ومساهمته في السلام المستدام اعتمادًا على تصميمه والسياق.[45]

ومع ذلك، فإنَّ التسويات السياسية تتطوّر وتصبح أكثر شمولًا استجابةً للدعوة من أجل العدالة الانتقالية وكُلّمَا فُسِحَ لها المجالُ. فقد وجدَت دراسةٌ أُجريَت في العام 2018 حول الاستقرار، أنَّ العدالة الانتقالية تتّخذ منحًى سياسيًا ويمكن أن تستفيد منها النخب، لكنْ، على المدى الطويل "تُظهِر تجارب العدالة الانتقالية أنَّ الأفكار والمعتقدات ومفاهيم الشرعية يمكن أن تؤدّي دورًا هامًا في بناء الشمول ضمن الائتلافات الحاكمة، أو، على العكس، في زعزعتها. فالعدالة الانتقالية توفّر لغةً وسرديّةً من شأنهما أن تكونا – لا بل أثبتت أنّهما – أداةً تمكينية ومفيدة لبناء الشمول العمودي".[46]

في غواتيمالا على سبيل المثال، سمحَ تغيير توزُّع السلطة في نهاية المطاف بإتاحة المجال أمام تحقيق بعض العدالة الانتقالية على المدى الطويل. وقد أتى هذا التغيير بفضل المجتمع المدني الناشط، ومكتب المدّعي العام، والقضاة، بدعم تقني من المجتمع الدولي، على الرغم من أنَّ التراجع الأخير مقابل هذه النتائج الإيجابية يُبرِز الحاجة إلى دعم سياسي دولي طويل الأمد. وفي غامبيا، يقتضي الحفاظ على السلام، في المرحلة الانتقالية الحالية، طمأنةَ جميع أطراف الانقسام الإثني والسياسي، لا سيّما مؤيّدو الرئيس السابق، إلى أنَّ الاستقرار سيستمرّ، كما طمأنة الضحايا إلى أنَّ العدالة ستتحقَّق من خلال الإجراءات القانونية الواجبة والتأكيد على أنَّ حقوق جميع الغامبيين ستُحترَم.

التغيير الطويل الأمد

يمكن أن تساعد العدالة الانتقالية أيضًا في تبديد المفاهيم الخاطئة، التي غالبًا ما تطرحُها الحكومات، وتزعم أنَّ العدالة مرتبطة حصرًا بالماضي، والتنمية مرتبطة حصرًا بالمستقبل. ففي السياقات حيث ارتُكِبَت انتهاكات خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان، تحتاج التنمية والسلام المستدامَين إلى معالجة إرث الماضي، بينما يستدعي تحقيق العدالة رؤيةً استشرافية لا يتكرَّر فيها الماضي. وحتّى في الأماكن حيث تبلورَت الانتقالات، يمكن الانتهاكات السابقة – أكانت قد عولجت أم لا – أن تؤدّي إلى أو أن تتجلّى في الانتهاكات الحالية، والعنف (بما في ذلك العنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس) والقمع والفساد والتطرّف العنيف والإفلات من العقاب. فغالبًا ما يتوقّف الجناة عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة، لكنّ العوامل التي سمَحَت بحصول الانتهاكات في الأساس قد تبقى قائمة.

---

[44] كريستين شينغ، جوناثان غودهاند، وباتريك ميهان، مشروع صفقات النخبة والاتّفاقات السياسية، وحدة تحقيق الاستقرار في المملكة المتّحدة، "وثيقة تلخيصية: ضمان واستدامة صفقات النخبة التي تحدّ من النزاع العنيف" (2018). [Securing and Sustaining Elite Bargains that Reduce Violent Conflict].

[45] لويز مالينديز، الأكاديمية العالمية للعدالة، جامعة إدينبوره، العفو والتسويات السياسية الشاملة [Amnesties and Inclusive Political Settlements]، تقرير PAX، سلسلة العدالة الانتقالية (2018).

[46] شينغ، غودهاند، وميهان (2018)، 75-71.

إذا كانَت عمليات العدالة الانتقالية ستُساهِم في التنمية المستدامة، فمن المرجّح أن يتحقّق ذلك من خلال تحديد الحاجة وحشد الدعم لإصلاح مؤسّسات الدولة وأنظمة العدالة الوطنية، كيْ تكون أكثرَ جدارةً بالثقة، وشاملة، ومنسجمة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وصياغة طرق متواضعة والتأكيد على القِيَم والقواعد الثقافية التي تُسهِم في احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وإيجاد حيّز وتعزيز بيئة مؤاتية للمجتمع المدني؛ وإصلاح الأضرار الماضية؛ ومعالجة اللامساواة والتهميش بشكل تدريجي. ويمكن أن تحافظ عمليات العدالة الانتقالية على طابعها الاستثنائي بينما تساعد في تحقيق التغيير على نطاقٍ أوسع في الوقت نفسه. لذلك، يجب على ممارسي العدالة الانتقالية اتّخاذ خطوات لربط الآليات الخاصّة أو المخصّصة بمؤسّساتٍ أكثر ديمومةً، مثل نظام العدالة الوطني والمؤسّسات أو الشبكات الوطنية لمنع الأعمال الوحشية وغيرها من مجالات السياسات العامة مثل التنمية والأمن.

في السودان، رفعَت منظّمات المجتمع المدني دعاوى قضائية استراتيجية إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي أصدرَت عدَّة قرارات خَلُصَت فيها إلى أنَّ السلطات قد تورّطَت في التعذيب ثمّ فشلت في التحقيق بشكلٍ صحيح في الجرائم أو تقديم جبر الضرر. يشارك المجتمع المدني أيضًا في تنفيذ تلك القرارات، ما يتطلّب إصلاح القانون الجنائي واتّخاذ إجراءات لمنع التعذيب وتمكين الضحايا من الإفصاح عن سوء المعاملة. تعمل هذه الإصلاحات على دفع عجلة التنمية في البلد، كونها تنطوي على تغييرات هيكلية في نظام العدالة وقطاع الأمن، وتؤدّي في نهاية المطاف إلى زيادة الوصول إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون. وهي، إضافةً إلى ذلك، تتصدّى لظاهرة الإفلات من العقاب، من خلال المساعدة في تحقيق المساءلة في شأن الجرائم الدولية، بسُبُل متعدّدة منها التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. إلى ذلك، يتعاون المجتمع المدني مع الاتّحاد الأفريقي، مُشجّعًا إياه على ممارسة الضغط السياسي على الحكومة السودانية لمتابعة هذه الإصلاحات، وهو يعمل، كذلكَ، مع الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان بغية تنفيذ الإصلاح المؤسّسي.

وفي الأرجنتين، تشكّل العدالة الانتقالية جزءًا من عمليةٍ طويلة الأمد لإعادة تكوين الثقافة القانونية والسياسية لحقوق الإنسان، وقد ساعدَت في تقديم نماذج لنوع جديد من المداولات العامة. فمنذ انقضاء الديكتاتورية، بدأ شعب الأرجنتين بالتعبير عن احتياجاته واهتماماته بلغةٍ حقوقية، وباشرَ بإنشاء منظّمات تُعنى بالدفاع عن تلك الحقوق. وقد ساهمت الملاحقة الجنائية لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وتشكيل اللجنة الوطنية للمخفيين، والتوقيع على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والإصلاحات الدستورية، في إجراء إصلاحات مؤسّسية وقانونية أوسع نطاقًا. كذلك، حسَّنَت تلك الجهود وصولَ الناس إلى المعلومات، واستخدام الأرشيفات، وحفظ الوثائق، وأدَّت، كذلك، إلى إنشاء شبكات وبرامج وطنية وإقليمية لمنع الأعمال الوحشية، فضلًا عن المشاريع الفنّية والتذكارية.

الدعم من المجتمع الدولي

يمكن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتّحدة والجهات المانحة والمنظّمات الدولية والمحاكم الدولية، أن تتعاونَ مع عمليات العدالة الانتقالية المحلّية بطرق تُعزِّز مساهمة تلك العمليات في مقاصد التنمية. وقد يتّخذ الدعم الخارجي أشكالًا مختلفة، منها المساعدة التقنية والمساعدات المالية أو المادّية والدعم السياسي. وقد يكونُ الدعم السياسي والدعم المالي أو المادّي على القدر نفسه من الأهميّة، لكنْ قد يكون من الأصعب الحفاظ عليه في مواجهة المعارضة أو الضغط من الجهات الفاعلة المُناهِضة لعمليات العدالة المحلّية. إذ يصعبُ توفير الدعم الثابت على امتداد فترات زمنية أطول، وغالبًا في مواجهة المعارضة والتشرذم الاجتماعي وبدون دليل واضح على أيّ آثار قصيرة الأمد، لكنَّ ذلك الدعم الثابت يشكّل عاملًا حاسمًا لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية الطويلة الأمد.[47]

ينبغي على المجتمع الدولي ألّا يحثّ أصحاب المصلحة المحلّيين على استخدام مقاربات تقنية أو نموذجية بحت للعدالة الانتقالية؛ وهي مقارباتٌ لا تأخذ في الاعتبار الديناميّات السياسية والاجتماعية والثقافية المحلّية. فعدم فرض مثل هذه المقاربات يساعد في تقليل مشاكل الشرعية إلى أدنى حدّ ممكن، ويعزّز الاستراتيجيات المبتكرة والمتناسبة مع السياق والمبنيّة على أساس الأولويات والمعارف والقدرات والديناميّات السياسية المحلّية. كذلك، فإنَّ ذلك يُقلِّل من مخاطر تعزيز المعايير المزدوجة، ودفع جداول الأعمال الخارجية، وتفاقم أوجه اللامساواة، وتهميش المعارف والقدرات المحلّية.[48] هذا ويتطلّبُ تنفيذُ عمليات العدالة الانتقالية بنجاح تغييرًا عميقًا في المواقف في جميع أطياف المجتمع، وهو أمرٌ يمثّل تحدّيًا آخر بعد عقود من القمع أو النزاع. لذا، ينبغي أن تسعى الجهات الفاعلة الدولية إلى تولّي مهمّة التمكين بدلاً من التنفيذ.

قد يشمل التعاون الدولي المساعدة في تمهيد السبيل أمام العمليات المحلّية، وتقاسُم السلطة المؤسّسية في الهياكل المختلطة، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، والتعاون مع الجهات الفاعلة المحلّية.[49] ويمكن الجهات الفاعلة الدولية أن تؤدّيَ دورًا في التوعية أو القيادة أو دعم الجهود المبذولة لنشر المعلومات وإتاحة الوصول إلى الجمهور في كلّ مرحلة من مراحل العملية، مع توفير تجارب مماثلة من سياقات أخرى لتحفيز التفكير في العمليات المحلّية، والدعوة إلى الامتثال للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مراقبة المحاكمة. ويمكن المحكمة الجنائية الدولية أن تساعد في ذلكَ من خلال تشارُك المعلومات والسياسات العامة والبيانات من مكتب المدّعي العام ومن خلال الزيارات القطرية لمواصلة الضغط على السلطات الوطنية للمضيّ قدمًا في الإجراءات الوطنية وممارسة الولاية القضائية الشاملة.

---

[47] تيبي غاليس وجاك مايرهوفر، مؤسّسة فريدريش إيبرت، تحويل "عدم التكرار" إلى حقيقةٍ واقعة: ما يمكن أن تُسهِم به ألمانيا في فترة ولايتها المقبلة في مجلس الأمن لناحية الوقاية من الأعمال الوحشية الجَماعية [*Making "Never Again" a Reality: What Germany Can Contribute During Its Next Term in the Security Council Toward Preventing Mass Atrocities*] (2018).

[48] فازوكي نيسياه، امبيونيتي ووتش، ممارسة العدالة الانتقالية: النظر إلى الماضي والتقدّم نحو الأمام: دراسة استطلاعية [*Transitional Justice Practice: Looking Back, Moving Forward: Scoping Study*] (2016).

[49] المرجع السابق نفسه.

الخاتمة

تُ سفِر الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان عن ظروفٍ تتطلّب تدخّلات استثنائية لتحقيق العدالة والسلام والتنمية المستدامَيْن. وقد بيّن هذا التقرير أنَّ العدالة الانتقالية تشكّل إحدى هذه الاستجابات الاستثنائية، ومن شأنها بالتالي أن تقدّم مساهمةً جوهرية في تحقيق مجموعة مقاصد هدفِ التنمية المستدامة +16. فمن خلال جعل المؤسّسات أكثر شرعيةً وجدارةً بالثقة، والحدّ من انعدام الثقة ضمن المجتمع، وتخفيض ظاهرة التهميش والفساد، وتعزيز المساواة بين الجنسَيْن، يمكن استجابات العدالة الانتقالية المتناسبة مع السياق والمبتكرة التي تتصدّى للانتهاكات الجَمَاعية أن تُساعِد في منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان والنزاع العنيف. وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ الأمثلة المُقدَّمة في مختلف أجزاء التقرير هي أمثلةٌ توضيحية، كونها لا تمثّل سوى عيّنة صغيرة من مروحة الاستجابات الرامية إلى التصدّي للظلم.

لكنَّ مساهمةَ العدالة الانتقالية ليست مسألةً مكفولةً ومضمونة: فهي تقتضي اتّباع رؤية للتغيير على الأمد الطويل، وفهم الطبيعة السياسية للعدالة، وأخيرًا وليس آخرًا اعتماد حلول منسجمة مع السياق المحلّي. ويمكن المجتمع الدولي، من خلال المقاربات الصحيحة، أن يدعمَ العدالة الانتقالية وأن يعزّز مساهمتها في السلام والتنمية المستدامَيْن. ومن هذا المنطلق، يأمل الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومجموعة مقاصد هدف التنمية المستدامة +16 أن يسترعي انتباه فرقة العمل المعنيّة بالعدالة، كما الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة وصانعي السياسات والجهات المانحة على نطاقٍ أوسع، إلى الدور القَيِّم الذي تؤدّيه العدالة الانتقالية في ضمان عدم تهميش أهداف التنمية المستدامة لأيّ فئاتٍ ومجتمعات تتعاملُ مع تَبِعات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

مشاركة أعضاء "شبكة العمل من أجل العدالة والسلام" (Réseau Action Justice et Paix) - وهي منظّمة شبابية في ساحل العاج - في حلقة عمل يقودُها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في إطار مشاورةٍ عامة حول انخراط الشباب في العنف السياسي في المنطقة. (المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

صور الغلاف الأمامي

من جهة اليسار: ضحايا يدلون بشهاداتهم في الجلسة العامة الأولى لهيئة الحقيقة والكرامة في تونس. (هيئة الحقيقة والكرامة، تونس).
قصّ الشريط في حفل افتتاح شركة صغيرة في كوسوفو. تلقّت صاحبتُها، وهي إحدى الناجيات من العنف الجنسي المتّصل بالنزاع، منحةً صغيرة من خلال هيئة الأمم المتّحدة للمرأة بدعمٍ من الاتّحاد الأوروبي. (هيئة الأمم المتّحدة للمرأة). تجمُّع المشاركين في جلسةٍ عامة للجنة آتشيه للحقيقة والمصالحة في إندونيسيا، حيث أدلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكِبَت خلال النزاع الممتدّ بين 1976 و2005 في آتشيه، بشهاداتهم. (بيمو ويكاكسونو/منظّمة آسيا للعدالة والحقوق "Asia Justice and Rights"). مشاركة أعضاء "شبكة العمل من أجل العدالة والسلام" (Réseau Action Justice et Paix) - وهي منظّمة شبابية في ساحل العاج - في حلقة عمل يقودُها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في إطار مشاورةٍ عامة حول انخراط الشباب في العنف السياسي في المنطقة. (المركز الدولي للعدالة الانتقالية).

صورة الغلاف الخلفي

مئات من الضحايا وأعضاء مجموعات الناجين والمنظّمات المحلّية يحتفلون بالذكرى السنوية لكرامة ضحايا النزاع المسلّح الداخلي في غواتيمالا، في 25 شباط/فبراير 2019. (كريستينا شيكيون/إمبيونيتي ووتش).

على أرضٍ صلبة

بناء السلام والتنمية المستدامين في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان